المسؤولية المجتمعية للجامعات بين المفهوم والأبعاد

Responsabilité sociale des universités entre concept et dimensions

عبد السلام الأشهب[1] [*]، فتحي بوخاري [2]

[1] جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي(الجزائر)، lachheb-abdessalam@univ-eloued.dz

[2] جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي(الجزائر)، fethiboukhari@gmail.com

تاريخ الاستقبال: 2020/11/09؛ **تاريخ القبول:** 2021/03/03؛ **تاريخ النشر:** 2021/04/15

ملخَّص:

تُعَدُ الجامعات مركز إشعاع حضاري لأيّ مجتمع من المجتمعات، فالجامعة من المؤسسات الاجتماعية التي تُؤَثِرُ وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أداته في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية.

وللجامعة إضافة لدورها المعروف والمتمثّل في تعليم الطلاَّب وتكوينهم وتخريجهم ليحملوا شهادات علمية ويمارسون بها وظائف في المجتمع، فإنّ لها أدوارا أخرى مهمة في خدمة المجتمع تتحدّد في وظائف عديدة مثل: إعداد الموارد البشرية، واجراء البحوث العملية، والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية، ونقل الثقافة، وحتّى العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب، وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمته وتنميته.

حيث انتشر في السنوات الأخيرة مفهوم المسؤولية الاجتماعية، بل وزاد الحديث عنه كثيرا، وذلك طمعا في الجامعة لتقدّم خدمة للمجتمع باعتبار ذلك من أبرز وظائفها، خاصة في الوقت الحالي. وعليه فإنّنا سنحاول أن نتكلم في هذه الورقة البحثية عن مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعة وأبعادها.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية – المسؤولية المجتمعية – الجامعات – الأبعاد.

- abstract:

Universities are considered to be the center of civilization radiation for any society. The university is one of the social institutions that affect and influence the surrounding social atmosphere.

In addition to its well-known role of teaching, training and graduating students to hold degrees and practicing jobs in the community, the University has other important roles in the service of society, which are defined in many functions such as: human resources preparation, conducting research, contributing to the process of socializing, and transferring culture. And even work to formulate and shape the awareness of students, and address the issues and problems of society and work to serve and develop.

In recent years, the concept of social responsibility has spread, and has become much more talked about, in the hope of the university to serve the community as one of the most important functions, especially at the present time. In this paper, we will try to talk about the concept of CSR and its dimensions.

Mots clés: responsabilité - responsabilité sociale - universités - dimensions.

[*] المؤلف المرسل.

I- تمهيد :

تُعَدُ الجامعات مركز إشعاع حضاري لأيّ مجتمع من المجتمعات، فالجامعة من المؤسسات الاجتماعية التي تُؤَثِرُ وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أداته في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية.

وللجامعة إضافة لدورها المعروف والمتمثّل في تعليم الطلاَّب وتكوينهم وتخريجهم ليحملوا شهادات علمية ويمارسون بها وظائف في المجتمع، فإنّ لها أدوارا أخرى مهمة في خدمة المجتمع تتحدّد في وظائف عديدة مثل: إعداد الموارد البشرية، واجراء البحوث العملية، والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية، ونقل الثقافة، وحتّى العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب، وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمته وتنميته.

حيث انتشر في السنوات الأخيرة مفهوم المسؤولية الاجتماعية، بل وزاد الحديث عنه كثيرا، وذلك طمعا في الجامعة لتقدّم خدمة للمجتمع باعتبار ذلك من أبرز وظائفها، خاصة في الوقت الحالي. وعليه فإنّنا سنحاول أن نتكلم في هذه الورقة البحثية عن مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعة وأبعادها.

1-1- تعريف المسؤولية:

– لغة: مصدر من سائل يساءل، فهو مساءل، أي مؤاخذ، والمسؤولية هي المؤاخذة. أمّا السؤال فهو يفيد استدعاء المعرفة، أو ما يؤدي إلى المعرفة واستدعاء حال، أو ما يؤدي إليه (التونجي، 2001، صفحة 49).

ويرى سحيان خليفة أنّ البنية المعرفية لكلمة مسئول في اللغة العربية تكشف عن خاصية منطقية مهمة، فمسئول على وزن مفعول مثل مجعول، وهذه الصيغة قريبة في معناها من معنى الفعل المبني للمجهول، فإنّ المسئول فرد جعل مسؤولاً دون بيان من جعله مسئولاً، أمّا في اللغة الانجليزية يشير مصطلح Responsability إلى المسئولية أو القدرة على الدفع، ويشتق منه مصطلح Responsible أي شخص موثوق به، أو قادر على الوفاء بالتزاماته، أو دفع ديونه، وResponsive تعني شخص مجيب أو حساس، أو سريع الاستجابة (قاسم، 2008، صفحة 13).

وقد أشار المعجم الوسيط إلى أنَّ المسؤولية (بوجه عام): حال أو صفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعته، يقال أنا برئ من مسئولية هذا العمل، وتطلق (أخلاقيا) على: التزام الشخص بما يصدر عنه قولاً أو عملاً، وتطلق (قانونا) على التزام بإصلاح الخطأ الواقع على الغير طبقا للقانون (مجمع، 2004، صفحة 427).

وفي قاموس المنجد تعرف المسؤولية بأنَّها ما يكون به الإنسان مسئولاً ومطالبا عن أمور أو أفعال أتاها. (معلوف، 2001، صفحة 640).

– اصطلاحا: تعرف في المعجم الوسيط أنَّ المسؤولية بوجه عام هي حال أو صفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعته، يقال أنّه بريء من مسئولية هذا العمل، وتُطلق أخلاقيا على إلتزام شخص بما يصدر عنه قولا وفعلاً، وتُطلق قانونا على الالتزام بإصطلاح الخطأ الواقع على الغير طبقا للقانون.

كما يقصد بالمسئولية القدرة على اتخاذ القرار أو السلوك بتوجيه ذاتي دون رقابة، وأصل الكلمة من الفعل اللاتيني يتحمل respondéré بمعنى يتحمّل (قادري، 2016، صفحة 4)

2-1- المسؤولية المجتمعية:

لم تعد المسؤولية المجتمعية قضية اجتماعية تحظى باهتمام المؤسسات الاقتصادية فحسب، بل أصبحت جزءاً مهماً يرتبط ارتباطاً وثيقا بالمؤسسات المختلفة.

ومن أبرز المؤسسات التي تحظى بدور كبير في ترسيخ مفاهيم المسؤولية المجتمعية وممارساتها مؤسسات التعليم العالي المتمثلة بالجامعات، ومالها من دور فاعل في رعاية وتعزيز المسؤولية المجتمعية والالتزام بكل ما فيه خير المجتمع (نافع، 2016، صفحة 5، 43) الذي يفترض أنها تدرك قوة ارتباطها به، وأنّ هدف وجودها هو دعمه وخدمته الأمر الذي يحتّم عليها القيام بدور فاعل ومستمر في تعزيز هذه المفاهيم (الشمري، 2014، صفحة 97، 132)

ولقد لقي موضوع المسؤولية المجتمعية للجامعات مؤخراً اهتماماً واسعاً بالنظر إلى الحاجة لإبرازه ومأسسته وإدراجه ضمن منظومة العمل الإداري الجامعي. وتضمينه في مناهج الجامعات وأدوارها ومخرجاتها، بالشكل الذي يؤسس بفكر استراتيجي تنافسي يخدم المجتمع وقضاياه، ويتناول مشكلاته ويقدم لها الحلول المناسبة؛ لذا يتعيّن على الجامعات أن تضع المسؤولية المجتمعية في صلب استراتيجياتها بناء على دراسات وأبحاث تتناول شرائح المجتمع وقطاعاته.

وأنّ الجامعة كمؤسسة عملية أكاديمية مهنية اجتماعية ثقافية لابد لها أن تخرج من أسوارها وتفتح أبوابها لتشارك المجتمع في جميع نشاطاته وفعالياته، ويكون لها الدور الريادي في ذلك.

ولذلك ينبغي على الجامعات أن تدرك ضرورة أن تعكس أنشطتها وقراراتها القيم والمعايير التي تجسدها وهذا يعني تعميق التزامها بالمسؤولية المجتمعية على المستوى الإداري وكذلك المستوى الأكاديمي وهذا لن يكون مفيدا فقط للمؤسسة نفسها، بل سيكون مفيدا للمجتمع بوجه عام (الحاجي، 2017، صفحة 525، 526).

3-1- تعريف المسؤولية المجتمعية:

من الصعب في أحيان كثيرة تحديد جامع شامل لمفهوم معين أو ظاهرة ما، وبخاصة فيما يتعلق بالعلوم السلكية والمجتمع، مثل المسؤولية المجتمعية، وعلى الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت جزء من استراتيجية المؤسسات الحديثة إلاّ أنّ الفكر الإداري لم يقدم مفهوم واضح ومحدد لهذه المسؤولية يتسم بالقبول والعمومية، حيث أنّ مفهوم المسؤولية الاجتماعية مازال يحيط به الكثير من الغموض وعدم وضوح الرؤية (هللو، 2013، 1434، صفحة 24).

وقال دوركر أن المسئولة الاجتماعية على أنّها التزام الناشئة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وقد أشار Holmes إلى أنّ المسؤولية الاجتماعية ماهي إلاّ إلتزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمة، ومكافحة التلوث، وخلق فرص العمل، وحل مشكلات الإسكان والمواصلات (الصيرفي، 2007، صفحة 15)

– المسئولية الاجتماعية في علم النفس: هي مسئولية أمام الذات، وتعبر عن درجة الاهتمام، والفهم والمشاركة للجماعة، تنمو تدريجياً عن طريق التربية، والتطبيع الاجتماعي داخل الفرد (عامر، 2008، صفحة 6).

كما يرى (زهران، 1984، صفحة 229) أنّ المسئولية هي مسئولية الفرد الذاتية من الجماعة أمام نفسه، وأمام الجماعة وأمام الله، وهي الشعور بالواجب، والقدرة على تحمله، والقيام به.

ويضيف (قاسم، 2008، صفحة 8) بأنّ مسئولية الفرد تكون عن نفسه ومسئوليته تجاه أسرته، وأصدقائه، وتجاه دينه ووطنه، من خلال فهمه لدوره في تحقيق أهدافه، واهتمامه بالآخرين من خلال علاقاته الايجابية، ومشاركته في حل مشكلات المجتمع، وتحقيق الأهداف العامة.

أمّا الدليمي فيرى أنّها: التزام الفرد بمضمون القيم والمعايير الاجتماعية التزاما ذاتيا وفعلياً، والاحجام عن كل ما يؤدي إلى خرقها وتمزيقها في أي مجال من مجالات العلاقات الاجتماعية المختلفة (الدليمي، 1989، صفحة 16)

وعرفها الجبوري بأنها الالتزام الذاتي والفعلي للفرد تجاه الجماعة وما ينطوي عليه من اهتمام بها، ومحاولة فهم مشكلاتها، والمشاركة معها في انجاز عمل ما مع الاحساس بحاجات الجماعة أو الجماعات الاخرى التي ينتمي إليها (الجبوري، 1997، صفحة 29)

وعند تحليل التعاريف أعلاه يتضح لنا أنّ أغلب التعاريف اتفقت على أنّ المسؤولية الاجتماعية هي:

– الالتزام الذاتي والفعلي.

– الاهتمام بالأخرين.

– الانتماء للجماعة ولقيمها وتقاليدها.

– المشاركة في حل مشكلات الجماعة

ومهما اختلفت تعريفات المسؤولية المجتمعية إلّا أنّها تجمع على وجود خصائص أخرى مشتركة منها:

– الإقرار بطواعية مبدأ المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (عدا الإلزامية)

– تكامل السياسات المجتمعية والبيئية والاقتصادية في الأعمال الإدارية للمؤسسة

– تقبل المؤسسات المسؤولية المجتمعية، كونها واحدة من الأنشطة الأساسية الراسخة في نشاطات المؤسسة "الإدارية والاستراتيجية" – عملية تشاركيه تقوم بها المؤسسات "لتعظم القدرة التشاركية"

– المسؤولية المجتمعية، مفهوم وممارسة تقوم بها وتعيها كل المؤسسات بغض النظر عن طبيعة عملها. (سرحان، 2018، 1439، صفحة 40)

4-1- البعد التاريخي لنشأة المسؤولية المجتمعية:

ارتبط ظهور فكرة المسؤولية الاجتماعية في المرحلة الأولى مع قيام المشاريع الصناعية واعتقاد رجال الأعمال بأنّهم يمتلكون هدفًا يسعون لتحقيقه وهو زيادة الأرباح ولكن المانع من ذلك هو الضغط القانوني الذي يحدد العمليات التي يقومون بها.

واستمرت هذه الفكرة خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين وامتدت لتشمل القيم والأهداف السائدة في المجتمع إلا أنّها لم تستطيع الصمود أمام المتغيرات التي حدثت في المجتمع كندرة الموارد وانخفاض الأجر وأجواء العمل الغير ملائمة مما ساهم في أن يكون هناك منظور آخر للمسؤولية الاجتماعية ينفصل تماما عن مسألة زيادة الأرباح كأساس في العمل.

أمّا المرحلة الثانية فقد برزت خلال الفترة التي أعقبت عام 1920 م كنتيجة لانتقاد الشركات التي جعلت تعظيم الأرباح أساسها لها حيث أصبح هناك جهات تطالب بتقليص ساعات العمل وتأمين السلامة في العمل وحماية حقوق الأطراف المشاركة في العملية التنموية للشركة وتعالت الأصوات إلى أن تكون المسؤولية الاجتماعية للشركات أبعد من ارتباطها بمصلحة المالكين والمستثمرين والسعي خلف تحقيق الأرباح فقط.

أمّا المرحلة الثالثة فقد بدأت في عام 1960 م والأحداث التي أعقبتها حيث تجّلت بشكل خاص في التجارب المختلفة التي عاشتها الشعوب ، وفي استخدام الأحداث في العمل، وفي المتغيرات الكبيرة نتيجة استخدام التكنولوجيا ومع كل ذلك أصبحت الضرورة لازمة لانتقال المسؤولية الاجتماعية إلى مرحلة أكثر استيعاباً للبيئة ومتغيراتها الواسعة. (الدلبحي، 2011، 1432، صفحة 24، 25)

5-1- أسباب بروز وتبنّي مفهوم المسؤولية المجتمعية:

قد أشارت العديد من الدراسات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية المجتمعية جاء نتيجة العديد من التحديات (سرحان، 2018، 1439، صفحة 59):

– العولمة: وتعد من أهم القوى الدافعة لتبني المنظمات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسية ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت تركز في حمالتها الترويجية على أنّها تهتم بحقوق الانسان، وأنّها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال، كما أنّها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

– تزايد الضغوط الحكومية والشعبية: من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المنظمة أموالا طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرّض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.

– الكوارث والفضائح الأخلاقية: حيث تعرّضت الكثير من المنظمات العالمية لقضايا أخلاقية، ممّا جعلها تتكبد أموالا طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعابة، كما حدث في كارثة التلوث النفطي للمياه في ساحل ألاسكا والتي تسببت فيها شركة (Valdez Exxon)النفطية، أو كما حدث في فضيحتي الرشوة في شركتي (Nacion Banco & IBM) في الأرجنتين، وفضيحة رشوة (Lockheed) فى عام 1970 في أمريكا، الأمر الذي دعا السلطات الأمريكية إلى سن قانون ينظم التعامل مع قضايا الرشوة.

– التطورات التكنولوجية المتسارعة: والتي صاحبتها تحديات عديدة أمام منظمات الأعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين وتنمية مهارات متخذي القرار، خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة اكبر من راس المال المادي. وبالتالي نجد أنّه مع تغير بيئة العمل العالمية، فان متطلبات النجاح والمنافسة تغيرت أيضا. إذ أصبح لزاماً على منظمات الأعمال أن تضاعف جهودها، وان تسعى نحو بناء عالقات استراتيجية أكثر عمقاً مع المستهلكين والعاملين وشركاء العمل ودعاة حماية البيئة والمجتمعات المحلية والمستثمرين حتى تتمكن من المنافسة والبقاء في السوق. حيث إنّ بناء هذه العالقات من شأنه أن يعمل على تكوين أساس استراتيجية جديدة تركز على أفراد المجتمع، وبالتالي تتمكن منظمات الأعمال من مواجهة التحديات التي تتعرض لها في عصرنا الراهن.

II – المسؤولية المجتمعية للجامعات:

إنَّ موضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات أمر ليس بجديد في مضمونه، لكنّه مطروح عالمياً في هذا الوقت باعتباره أمراً يجب إبرازه وتضمينه بشكل ملموس في مناهج الجامعات وأدوارها ومخرجاتها، ويستدعي هذا من كافة مؤسسات التعليم ومنها الجامعات أن تضع المسؤولية الاجتماعية في صلب استراتيجياتها أسوة بكافة مؤسسات المجتمع الأخرى، حتى يكون للجامعات دور رئيس في التأسيس لفكر يخدم المجتمع وقضاياه، من خلال تناول المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع وايجاد الحلول لها باتباع المنهج العلمي وإجراء الدراسات والأبحاث المتخصصة، وحيث أن التعليم العالي يرفد المجتمع بأفواج من الخريجين سنوياً، ويحمل هؤلاء الخريجين قيماً ومهارات ومعارف يستخدمونها في القيام بأدوارهم المجتمعية المختلفة، فإن ذلك يستدعى التأكد من طبيعة ونوعية المساهمة لمؤسسات التعليم العالي في ثقافة الأجيال وقيمهم ومعارفهم، خاصة المتعلقة بالمواطنة والتسامح والحوار وتقبل الآخر والفكر الإبداعي والاخلاق

إنّ الهدف الرئيس من المسؤولية الاجتماعية للجامعات هو المساهمة في التنمية المستدامة التي تهدف إلى القضاء على الفقر، وتوفير الصحة للجميع، والعدالة المجتمعية، ومقابلة احتياجات المجتمع باستخدام الموارد الحالية، وتركز على ثلاثة جوانب هي:

– دعم النمو الاقتصادي

– تحقيق التقدم الاجتماعي

– الإسهام في حماية البيئة (هللو، 2013، 1434، صفحة 44)

ويعتبر مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات نابع في الأصل من مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات، ولذلك فلا تختلف المسؤولية المجتمعية للجامعات عن الإطار العام للمسئولية المجتمعية للمنظمات الأخرى (الإنتاجية) وما ينطبق على المسؤولية المجتمعية بشكل عام من صعوبة

تحديد تعريف شامل ينطبق أيضا على المسؤولية المجتمعية للجامعات وشأنها في ذلك شأن كل المفاهيم في العلوم (عواد، 2010، صفحة 23)، ويمكن تعريف المسؤولية المجتمعية للجامعات كما يلي:

– مسؤولية الجامعة في الدعوة إلى ممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الأساسية من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع، وتشمل هذه المبادئ والقيم الالتزام بالمساواة والحقيقة والتميز، ودعم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والإقرار بكرامة الفرد وحريته وتقدير التنوع وتعدد الثقافات ودعم حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية (الصائغ، 2014، صفحة 432، 471)

– وتعرف بأنّها التزام الجامعة بمعالجة آثارها نحو المجتمع الذي توجد فيه بما يعزز من التنمية المستدامة، وفي إطار من الفهم والإد ا رك القائمين على استخدام الدور التعليمي والتربوي للتأثير في الطلبة والعاملين بممارسة الأنشطة التي من شأنها تحقيق ذلك، عدا عن قيادة أنشطة المجتمع المحلي وريادته في هذا المجال (شقوارة، 2013، صفحة 105).

– وتعرف على أنها سياسة الجودة الأخلاقية لأداء المجتمع الجامعي الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين عن طريق الإدارة المسئولة للآثار التربوية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز التنمية البشرية المستدامة (الحاجي، 2017، صفحة 533)

– تعرف بأنّها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء الجامعة لمسؤوليتها تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة (الحاجي، 2017، صفحة 533).

ويرى الغالبي والعامري بأنَّها: عقد بين المؤسسات والمجتمع تلتزم بموجبه المؤسسة بإرضاء المجتمع،

المجتمع وبما يحقق مصلحته، وينظر لها على أنّها التزام من قبل المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعيش فيه من خلال قيامها بكثير من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، ومكافحة التلوث، وخلق الكثير من فرص العمل، وحل الكثير من المشاكل (المواصلات، الإسكان، الصحة) وغيرها من الخدمات. كما تعرف المسؤولية الاجتماعية للجامعات باعتبارها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من (طلبة، وطاقم تدريس، وإداريين وموظفين) مسؤولياتهم اتجاه الاثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز التنمية المستدامة (هللو، 2013، 1434، صفحة 24)

وهناك تعريف آخر جامع لكافة تعريفات المسؤولية المجتمعية على أنه التزام أخلاقي والتصرف المسؤول أو مجموعة القرارات والأفعال أو عقد بين منظمات المجتمع المدني والمجتمع تجاه مجموعة من الأطراف وهم المجتمع المدني بحيث تتميز تلك الإلتزامات والتصرفات والخدمات بالكفاءة والأخذ بعين الاعتبار القوانين والتشريعات والمحافظة على إبقاء حضور العدالة والأمانة في تعامل منظمات حقوق الإنسان مع المجتمع المدني، ويتخلل ذلك بعض الأعمال التطوعية التي تقع على كاهل تلك المنظمات (سرحان، 2018، 1439، صفحة 38)

وقيل أنّها: الأعمال التي تقوم بها المؤسسة لتتحمل أثار أنشطتها السلبية في المجتمع والبيئة، حيث تكون هذه الأفعال متناغمة مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة وتكون مؤسسة على السلوك الأخلاقي، والامتثال للقانون المطبق، والجهات العاملة فيما بين الحكومات ، وتكون مدمجة في الأنشطة المستمرة للمؤسسة. (سرحان، 2018، 1439، صفحة 39)

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المسؤولية المجتمعية على أنها مسؤولية الجامعات الجزائرية عن تأثير أنشطتها وقراراتها على المجتمع الداخلي والخارجي في إطار رؤية واضحة تحدد أولويات الجامعة في التعامل مع قضايا المسؤولية المجتمعية المتعلقة بكافة أصحاب المصالح ضمن المجتمع الداخلي والخارجي، بالشكل الذي يخلق قيمة للمجتمع ويحسن سمعة الجامعة. كذلك هي استراتيجية تسعى من خلالها الجامعات القيام بدورها الفاعل في تحملها لمسؤولياتها المجتمعية من خلال برامجها الخدمية والاكاديمية، ووحداتها واساتذتها وطلبتها بما يلبي احتياجات المجتمع ويحقق رفاهيته .

2-1- أهمية المسؤولية المجتمعية للجامعة:

المسؤولية المجتمعية للجامعة آخذت في الظهور والانتشار في جميع أنحاء العالم، فبعد أن كان التركيز موجها بشكل أساسي نحو قطاع الأعمال ومصطلح المسؤولية المجتمعية للشركات كان أكثر شيوعا لدى الكثيرين من مصطلح المسؤولية المجتمعية ظهرت التوجهات بتطبيق المسؤولية المجتمعية على كافة المنظمات بجميع أنواعها المختلفة ومن أهمها الجامعات.

وبرزت المسؤولية المجتمعية للجامعات نتيجة لضرورة تحول تلك المؤسسات من الانطواء على ذاتها إلى التركيز على البيئة الخارجية والمستفيدين الذين يتأثرون بأنشطة المنظمة وقراراتها ويؤثرون فيها، وقد عكس هذا التحول المضامين الأساسية لمفهوم المسؤولية المجتمعية والذي يقضي بأن على متخذ القرار في المنظمة أن يضع في الاعتبار توقعات كافة أصحاب المصالح الحاليين والمستقبليين (حسين، 2013، صفحة 11، 64)، وتبني الجامعة للمسئولية المجتمعية له أهمية كبيرة تبرزها العديد من الدراسات حيث تتمثل هذه الأهمية فيما يلي:

- تحسين سمعة الجامعة: فمن خلال برامج المسؤولية المجتمعية تضمن الجامعة إلى حد كبير دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بممارساتها والمساهمة في إنجاح خططها وأهدافها.

- جذب العاملين المميزين والاحتفاظ بهم (جلبي، 2011، صفحة 171)، فأنشطة المسؤولية المجتمعية تسهم في توجيه اهتمام أكبر نحو قضايا رأس المال البشري، فالممارسات والأنشطة الخاصة بتحقيق عدالة الأجور وخلق بيئة عمل آمنة واتاحة فرص التدريب والترقي وتوفير المزايا الصحية للعاملين وأسرهم ومرونة ساعات العمل.

- رفع القدرة المؤسسية وتحقيق التميز: وذلك بسبب الارتباط الإيجابي بين تطبيقات المسؤولية المجتمعية للجامعة وتعزيز القدرات التنافسية لها (العارف، 2003، صفحة 38)

- المسؤولية المجتمعية تضفي تحسينا على مناخ العمل في المنظمات وتؤدي إلى إشاعة التعاون والترابط بين جميع الأطراف في المنظمة (حسن، 2013، صفحة 1، 40).

- تحسين الأداء المالي للجامعة حيث أظهرت نتائج بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية بين تبني المسؤولية المجتمعية والأداء المالي للمنظمة، كما ترفع المسؤولية المجتمعية من قيمة أسهم المنظمة على المدى البعيد (الحدراوي، 2014، صفحة 1، 22).

- دعم تكافؤ الفرص والمساواة ومراعاة التوازن بين الحياة العملية والحياة الأسرية للعاملين وتحسين قدراتهم ومهاراتهم المهنية والذاتية، كما تعمل على تأكيد العلاقة مع الموظفين على أسس من المسؤولية والنجاح المشترك وتراعي العدل بين كافة الموظفين (مراس، 2010، صفحة 22).

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع، والارتقاء بالتنمية بحاجات المجتمع والعمل على توفيرها والتكيف معها، ودعم واحترام حقوق الإنسان، والإسهام في دعم الجهود المباشرة وغير المباشرة التي تهدف إلى تطوير الأساليب والبرامج التطبيقية النظيفة أو الصديقة للبيئة (عزاوي، صفحة 17)

2-2- أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات:

سعت العديد من الدراسات إلى التأصيل لأبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات ولكنها تأثرت بأبعاد المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الإنتاجية وما كتب حولها، ويمكن تناول أبعاد المسؤولية المجتمعية كما يلي:

- إدارة المسؤولية المجتمعية: ويشير هذا البعد إلى إدارة وتنظيم المسؤولية المجتمعية بالجامعة (الشمري، 2014، صفحة 97، 132)، حيث يهدف نظام المسؤولية المجتمعية وتحقيق التوازن بين أهداف المؤسسة الجامعية والأهداف المجتمعية ويتم على مستويات الإدارة العليا. فمن

الضروري احترام مبادئ المسؤولية المجتمعية في سياسة الجامعة واستراتيجياتها وإجراءاتها وعملياتها كجزء لا يتجزأ من محاسبة الإدارة ومساعدة أصحاب المصلحة ولتحقيق ذلك تقوم الجامعة بعدد من الممارسات من أهمها الاعتراف الرسمي باتحادات أعضاء هيئة التدريس والطلاب ومساعدتهم في اتخاذ القرار، تكوين فرق عمل المسؤولية المجتمعية واعداد الخطط وتنفيذها واصدار تقارير عن تقدم الجامعة نحو أهداف الاستدامة والمسؤولية المجتمعية (مسعود، 2017، صفحة 56).

– دعم بيئة الجامعة الداخلية: ويشير هذا البعد إلى مجموعة الممارسات والتوجهات التي تعتمدها الجامعة لتحسين وتطوير المجتمع الداخلي فمن الضروري أن تهتم الجامعة باحتياجات المجتمع الداخلي وخاصة العاملين بها، فنجاح الجامعة يتوقف على تحقيق الحد الأمثل من علاقات العمل، وتوفير معايير أعلى للصحة والسلامة المهنية، وساعات العمل المرنة (عواد، 2010، صفحة 13)، وأيضا من الضروري أن تضمن الجامعة العدالة والإنصاف لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين على النحو المناسب كما تعمل سياستها واجراءاتها على تجنب التمييز والظلم ودعم تكافؤ الفرص (مسعود، 2017، صفحة 57)

– دعم البيئة الخارجية للجامعة: ويشير هذا البعد إلى مجموعة الممارسات والتوجهات التي تعتمدها الجامعة لبناء علاقتها بالمجتمع الخارجي (الشمري، 2014، صفحة 97، 132)، حيث يُنظر للمسئولية المجتمعية على أنها عقد بين الجامعة والمجتمع، تلتزم بموجبه الجامعة بإرضاء المجتمع وتحقيق ما يتفق مع الصالح العام، ولا بد للجامعة من أن تسهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه، ويمثل هذا البعد مجموعة واسعة من المسئوليات التي يجب أن تتحملها الجامعة، كتقديم مخرجات وخدمات ذات قيمة للمجتمع بنوعية جيدة وتكلفة مقبولة (مسعود، 2017، صفحة 50)، والمساهمة في حل مشكلات المجتمع، فالجامعات كوحدات اجتماعية تأخذ بعين الاعتبار المجتمع ومتطلباته عند اتخاذ قراراتها مراعية آثار هذه القرارات على كل جوانب المجتمع (الحاجي، 2017، صفحة 536).

إن المسؤولية المجتمعية تعد التزاما على الجامعة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق الإسهام في مجموعة كبيرة من الأنشطة المجتمعية مثل: محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث، وتهيئة فرص عمل، وتلبية احتياجات المجتمع ومستجداته.

III – أهداف الجامعة لخدمة المجتمع:

يحدد المتخصصون أنّ للجامعة ثلاثة مجموعات من الأهداف وهي (هللو، 2013، 1434، صفحة 42):

– **أهداف معرفية:** وهي تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطويرا أو انتشاراً.

– **أهداف اقتصادية:** والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خامات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات في معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقي اقتصادية.

– **أهداف اجتماعية:** والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخطى ما يواجهه من مشكلات اجتماعية. وتتمثّل الأهداف الاجتماعية فيما يلي:

– تدريب الطلاّب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، الإدمان، نشر الوعي الصحي وغيرها.

– تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.

– ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة

– الربط بين نوعية الأبحاث العملية ومشاكل المجتمع المحلي.

– تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع

– إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة.

وهكذا يبدو أن أهداف الجامعات في المجتمعات الديمقراطية لابد أن تحتم على أهدافها في المجتمعات الشمولية لما بين من المجتمعات من اختلافات ولذلك يجب صيانة الأهداف التعليمية بما يتناسب مع ما حدث من تغير في أوضاع العالم

وعليه فإن الهدف الرئيس من المسؤولية المجتمعية للجامعات هو المساهمة في القضاء على الفقر و توفير العدالة المجتمعية ومقابلة احتياجات المجتمع باستخدام الموارد المتاحة.

3-1- أبعاد دور الجامعة في خدمة المجتمع:

أمّا عن أبعاد دور الجامعة في خدمة المجتمع فهي كالتالي (هللو، 2013، 1434، صفحة 43، 44):

أ- البعد الجغرافي: ويطلق على هذا البعد أحياناً التعليم الإرشادي، أو التعليم بغرض خدمة المجتمع المحيط بالجامعة، أو التعليم خارج جدران الجامعة، ويقصد به تقديم المناهج النظامية التي تؤدي إلى الحصول على درجات جامعية لهؤلاء الذيل لا يستطيعون الحضور إلى الجامعة، وذلك عن طريق عقد فصول دراسية نهارية أو مسائية خارج الجامعة، أو عن طريق الدراسة بالمراسلة أو عن طريق التعليم عن طريق الإذاعة والتلفزيون.

ب- البعد الزمني: ويسمى هذا البعد أحياناً بالتعليم المستمر، أو التعليم العالي للكبار، ويقصد به توفير فرص الدراسة العالية للكبار الذين أتموا تعليمهم الرسمي بالمدارس بهدف تحسيف مستوى الفرد وزيادة كفاءته المهنية كمواطن، وذلك عن طريق إنشاء الفصول الدراسية والقاء المحاضرات والتعليم بالمراسلة وتدريس المناهج القصيرة، وعقد ندوات البحث، وغير ذلك من أشكال التعليم المستمر، وفي مثل هذه الدراسات تطبيق برامج جامعية ملائمة لخدمة الكبار.

ج- البعد الوظيفي والخدمي: ويشمل هذا النوع على ما يسمى بالخدمات التعميمية والأبحاث التطبيقية ويمثل تطوير الموارد الجامعية، واستغلالها لمقابلة احتياجات واهتمامات الشباب غير الجامعي والكبار، وبغض النظر عن السن أو الجنس أو الخبرات التعميمية السابقة، كما يقوم بتقديم الاستشارات للهيئات والأفراد في المجالات المختلفة الزراعية والصناعية.

ويشير الرواشدة إلى أنَّ هناك ثلاثة أصناف من الأدوار الجامعية في خدمة المجتمع المحلي، وهي:

- التعليم والتدريب لمواجهة احتياجات المجتمع.
- البحث العلمي الهادف إلى تجميع التراث العلمي وتسجيله.
- البحوث التطبيقية التي تستهدف الإسهام في حل مشكلات المجتمع، وتحقيق الكفاية الاجتماعية والاقتصادية، ولكي تقوم الجامعات والكليات بدور فاعل في مجال التعليم المستمر، فإنَّ برامجه ومحتوياته ينبغي أن تصمم في ضوء المعايير التالية:
- حاجات المجتمع، وإلاّ أصبحت الجامعة في عزلة عن مجتمعها
- حاجات الدارسين، وإلاّ فقدت الجامعة روادها
- الحاجات الأكاديمية، وإلاّ فقد التعليم الجامعي ميزته.

لا بد للجامعة من أن تسهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه وتحسن شؤون العاملين فيها وترعاهم بما ينعكس إيجابا على زيادة إنتاجيتهم وتنمية مقدراتهم الفنية، وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والمجتمعية لهم، ويُعد النمط الإداري المنفتح الذي تعمل به الجامعة حاسما إذ عد سلوكها الاجتماعي تأثيرا يتجاوز حدود الجامعة نفسها.

كما يمكن القول بأن المسؤولية المجتمعية للجامعات تكمن في توظيف التعليم الجامعي لتلبية احتياجات المجتمع التعلمية والثقافية والمهنية والتنموية وربط التعليم الجامعي بواقع المجتمع وقضاياه.

IV- ممارسات المسؤولية المجتمعية للجامعات على المستوى العالمي

انتشرت العديد من التوجهات الاستراتيجية العالمية المسؤولية المجتمعية لجامعات في مجال عولمة البحث العلمي واستثمارها تطبيقيا في ممارسات معظم جامعات الدول الأجنبية التي نالت مكانة مرموقة في مجال البحث العلمي على نطاق واسع نذكر على سبيل المثال: (عيد، 2019، صفحة 147)

الشراكة لإنشاء شركات ومراكز أبحاث وتطوير عملية داخل وخارج الجامعات والذي يتمثل في إنشاء العديد من الشركات والوحدات والكيانات البحثية المتخصصة في الجامعات أو ضمن نماذج أخرى حديثة، وضمان شراكات أكثر فعالية مع قطاعات الإنتاج والمعرفة؛ مما أدى إلى تزايد اعتماد المؤسسات الصناعية والشركات التجارية على البحوث العلمية، والتي انطلق منها العديد من النماذج البحثية المتميزة في دعم مجال الإبداع وريادة الأعمال كحظائر المعرفة والتكنولوجيا، وحاضنات وحدائق التقنية والبحوث والحاضنات ومراكز الابتكار والتميز، وأودية التكنولوجيا، فعلى سبيل المثال: أقامت جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ما يعرف ب "الحاضنات التكنولوجية" التي استحدث مفهومها وتطور بها لتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا.

وفي "ماليزيا" انعكس الاهتمام بالبحث العلمي على تطور وتقد الصناعة والاقتصاد؛ حيث توثقت العلاقة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع من خلال اهتمام المؤسسات الصناعية والإنتاجية بخبرة أعضاء بيئة التدريس ذوي القدرة على الإبداع والابتكار للقيام بالأبحاث العلمية التي تعالج مشكلاتها، وتوفير الأموال اللازمة للإنفاق عليهم، وتقوم هذه المؤسسات بتبني مجموعة من الباحثين في الجامعات والإنفاق على أبحاثهم خاصة إذا كانت متصلة بمجال نشاطها أو أن الباحث الذي يقو بالبحث من الممكن أن ينضم إلى فريق البحث الخاصة بها.

وفي "اليابان" تضم الجامعات العديد مراكز البحوث التعاونية التي تقوم بحل مشكلات المؤسسات الصناعية وتقديم الابداعات التي تخدم هذه المؤسسات وتدعم علاقاتها بالجامعات من خلال عدة أشكال كالبحوث المشتركة مع القطاعات الإنتاجية والبحوث مدفوعة الأجر والمنح والهيبات، وكذلك تأسست مدينة كانساي للعلوم داخل جامعة رتسوميكاف وهي عبارة عن اتحاد مجموعة من المراكز العلمية والبحثية تقوم بإعداد البحوث والمشاريع في مجالات الصناعة أو التكنولوجيا أو مختلف التخصصات التي تتقدم بها المؤسسات الإنتاجية في المنطقة بتمويل من الجامعة والتنسيق فيما بين تلك المراكز

V – خاتمة:

تعد المسؤولية الاجتماعية ميزة من المميّزات الايجابية التي يجب أن تعمل الجامعات على تحقيقها، حيث لم يعد المجتمع ينظر إلى الجامعة نظرة تقليدية تركّز على النواحي التعليمية من خلال تعليم الطلاَّب وتخريجهم حاملين شهادات علمية يتوجّهون بها نحو المجتمع، والحصول على مناصب يقدّمون بها خدمة للمجتمع تعلّموه منها فقط، بل أصبحت المسؤولية أكبر على الجامعة اليوم اتجاه مجتمعها من خلال بناء علاقة وطيدة بمحيطها وتمارس نشاطا موجّها له وتبني لنفسها مكانة مهمة فيه، مُقَدِمَة في ذلك خدمات عديدة كتحقيق التقدّم الاجتماعي والنمو الاقتصادي وحل المشكلات الاجتماعية وتقديم الاستشارات، وخدمة البيئة ككلّ.

إنَّ المسؤولية الاجتماعية اليوم أصبحت ترمز لعقد بين الجامعة ومجتمعها المتواجدة فيه، تلتزم بموجبه إرضاء هذا المجتمع وتحقيق مصلحته، وذلك من خلال القيام بالكثير من الأنشطة الاجتماعية وحلّ الكثر من مشكلات التي تواجهه في مختلف جوانب الحياة وتحقيق جودة الحياة فيه بشكل عام.

– الإحالات والمراجع:

1– المعاجم:

– مجمّع اللغة العربية.(2004) المعجم الوسيط. القاهرة. ط 4. مكتبة الشروق الدولية. ص 427.

– لويس معلوف.(2011) المنجد في اللغة. ط 19، المطبعة الكاثوليكية، بيروت. ص640.

2– الكتب:

– عبد السلام التونجي.(2011) **مؤسسة المسؤولية في الشريعة الإسلامية**. جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس. ص 49.

– مُحَمَّد الصيرفي.(2007) المسؤولية الاجتماعية للإدارة. دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية. جمهورية مصر العربية. ص 15.

– نادية العارف.(2003) التخطيط الاستراتيجي والعولمة. الدار الجامعية للنشر والتوزيع. الاسكندرية. ص 38.

– هاني جلبي. خميس أحمد.(2011) علي عبد الرزاق وعبده. العولمة والحياة اليومية. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. ص 171.

– عبد السلام حامد زهران.(1984). علم النفس الاجتماعي. عالم الكتب. الطبعة 5. القاهرة. ص 229.

– عواد يوسف ذياب.(2010) دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات. منشورات جامعة القدس المفتوحة. فلسطين، ص 23.

– مركز مراس للاستشارات الإدارية.(2010) الدليل الإرشادي للسياسات والإجراءات لبرامج المسؤولية الاجتماعية. سلسلة تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات. مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض. الرياض. ص 22.

3– المجلاّت العلمية:

– الحاجي سميرة حسن مُحَمَّد.(2017)رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل. مجلة كلية التربية. جامعة الازهر. الجزء الثاني. العدد 176. ص 525–526.

– علي الحدراوي.(2014) توظيف أبعاد المسؤولية الاجتماعية لتعزيز القدرات الإبداعية. دراسة تطبيقية في بعض كليات جامعة الكوفة. مجلّة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 7. العدد 30. ص 525–526.

– عادل بن عايد الشمري.(2014) تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية بين الجامعات الحكومية في مدينة الرياض. المجلّة السعودية للتعليم العالي. وزارة التعليم العالي. العدد 12. ص 97–132.

– الصائغ مُحَمَّد سعيد.(2014) استراتيجية مقترحة للجامعات السعودية في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الطلاب. دراسة وصفية تحليلية. ماليزيا. مجلة جامعة المدينة العالمية. العدد 9. ماليزيا. ص 432–471.

– حسن سمية كمال مُحَمَّد.(2013) أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية على الصورة الذهنية للمنظمة بالتطبيق على بنك البركة السوداني. مجلة كلية العلوم الإدارية. جامعة أم درمان الإسلامية. العدد الأول. ص 01–40.

– حسين عبد الكريم مُحَمَّد.(2013) أحمد، تطوير أداء المؤسسات التعليمية العربية بشمال إفريقيا في ضوء المسؤولية المجتمعية للشركات، مجلة التربية، مجلد 15. عدد 36. مصر. ص 11–64.

– حليمة قادري.(2016) اتجاهات الشباب نحو المسؤولية الاجتماعية – دراسة مقارنة على عينة من شباب مدينة وهران – دراسات نفسية وتربوية. مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية. جامعة وهران 2. عدد 16. الجزائر. ص 04.

– نافع سعيد عبده.(2016) نحو رؤية استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية. المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية. العدد 8. السعودية. ص 05–43.

– هالة فوزي و مُحَمَّد عيد.(2019) نحو استراتيجية مقترحة لعولمة البحث العلمي واستثماره في ضوء المسؤولية المجتمعية للجامعات، المجلة التربوية، العدد68، السعودية، ص 126–192.

4– الرسائل الجامعية:

– الجبوري حميد سالم.(1997) المسؤولية الاجتماعية لدى أبناء الريف والمدينة. رسالة ماجيستر. كلية الآداب. جامعة بغداد. ص 29.

– سطام بن خالد الدلبحي.(2011) برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية. دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات بمدينة الرياض. رسالة ماجيستر. قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية. كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية. المملكة العربية السعودية. ص 24–25.

– حسن حمود ابراهيم الدليمي.(1989) قياس المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة في مرحلة ما بعد الحرب. جامعة بغداد، رسالة ماجيستر، كلية الآداب. جامعة بغداد. ص 16.

– نجود نصر مُحَمَّد سرحان. (2018) واقع المسؤولية المجتمعية لمنظمات المجتمع المدني من وجهة نظر العاملين (منظمات حقوق الإنسان نموذجا) في الضفة وغزة 2000 – 2015. رسالة ماجيستر جامعة القدس، فلسطين. ص 40.

– سناء شقوارة.(2013) علي دور القيادة التحويلية في تعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعات الخاصة في الأردن (دراسة تحليلية). رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجنان. كلية إدارة الأعمال طرابلس لبنان. ص 105.

– قاسم جميل مُحَمَّد.(2008) فعالية برنامج إرشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية. رسالة ماجيستر في علم النفس. الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين. ص 13.

– هللو إسلام عصام خضر.(2013) دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة الهيئة التدريسية. دراسة حالة. جامعة الأقصى. رسالة ماجيستر في إدارة الأعمال. قسم إدارة الأعمال. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية غزة. ص 24.

5– الملتقيات العلمية:

– عمر عزاوي واخرون.(2012) دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي: "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية"، والمنعقد في الفترة من 15، 16 فبراير 2012. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بشار. الجزائر. المؤتمر الدولي. ص 17.